التصور المعيارى لاستراتيجية التنمية فى قطاع التعليم (*)

● مدخـــل :

« المـاضى والمستقبل مجريان متصلان يفصل بينهما خيط رفيع اسمه الحاضر ، فما من ماضى الا ويؤدى الى مستقبل ، وما من مستقبل الا وسرعان ما ينقلب الى ماضى[1] . وتبقى تلك الومضة الخاطفـة « الحاضر » جسرا قويا تتحول من فوقه الآمال العراض الى أعمـال ومنجزات كما تنقلب فيه آثار الماضى الى قيم وأهداف ودوافع للسلوك . فمن موقف الحاضر يمتد البصر الى المـاضى لتحليله وتقييمه حتى يساعد فى فهم الحاضر وتوقع المستقبل وذلك عن طريق استخدام الاتجاهات والأنماط التى تضرب بجذورها فى المـاضى وتمتد بساقها فى الحاضر وربما بفروعها وأوراقها فى المستقبل ، كما يمتد النظر الى المستقبل لاستشرافه واستكشافه بغرض التدخل فى مجرياته ، واختيار بعض صوره المحتملة وجعلها وجوبية أو معيارية على ضوء امكانات المـاضى والحاضر وتطلعات الحاضر وآماله .

تلك اذن هى خطوط عامة للمنهجية العلمية للوصول الى التصور المعيارى لأى نشاط انسـانى أو هيكل أو بناء أو وظيفة اجتماعية . فالتصور المعيارى ما هو الا تصور مستقبلى محوره تحليل علمى للبدائل المتعددة فى مسار المستقبل واختيار قيمى أو أخلاقى لاحدى هـذه

(*) بحث أعد أساسا كدراسة مساندة فى وضع استراتيجية التنميـة الاجتماعية فى الوطن العربى ..

(١) قسطنطين زريق « الجامعة وانسان الغد » محاضرة غير منشورة القيت بالجامعة الأمريكية فى بيروت بمناسـبة العيد المئوى للجامعة ـ بيروت ١٩٦٦ .

المسارات يضفى عليه صفة الوجوبية ، وكل تصور مستقبلى لا بد أن يتصل بروافد المـاضى وحركة الحاضر اللتان تمدانه بالمحتوى الذى يجرى عليه الاسقاط والتمديد[٢] فما هو — اذن — تصورنا المعيارى لاستراتيجية التنمية فى قطاع التعليم ، من حيث البنية ومن حيث الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لهذا القطاع ؟ هـذا ما سنحاول استقراءه من المـاضى واسقاطه فى المستقبل وتعديله من موقف الحاضر .

* * *

أولا — واقع التعليم فى الوطن العربى

● المنظور الثقافى لنظام التعليم فى الوطن العربى :

ان مسائل التعليم اليوم تستحوذ على اهتمام المختصين الذين يقومون بجهود كبيرة نحو تحديد هـذه المسائل ، وايجاد الحلول الممكنة لها . ولكن بالرغم من أهمية هذا الدور الذى يلعبه المختصون . سواء أكانوا معلمين أو موجهين أو اداريين أو أخصائيين نفسيين واجتماعيين ، الا أن هموم التربية والتعليم — كما هو الحال بالنسبة لشئون السلم والحرب — أخطر بكثير من أن تترك لفئة قليلة من المشتغلين فى هـذا الميدان ، ولا بد بالتالى من مساهمة عامة الجماهير من أولياء الأمور وأصحاب الأعمال ومجموعات الدارسين أنفسهم ، وذلك بالشكل الذى يمكن معه توزيع المسـئولية التعليمية على كل الفئات التى تشارك فى هـذه العملية سواء من جانب تحمل نفقاتها أو جانب الاستفادة من عائدها ، وبالتالى يصبح من الأهمية بمكان الأخذ فى الاعتبار الآراء ووجهات النظر لجميع المستفيدين من العملية التعليمية[٣] .

---

(٢) انظر مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحـدة ، **صور المستقبل العربى** منشورات المركز ، بيروت ١٩٨٢ .

(٣) حامد عمار « التربية العربية وعائدها الانمائى » **فى دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى** — مركز دراسـات الوحدة العربية — بيروت ١٩٨٢ (ص ٣٨٨) .

أن التعليم هو الوجه الذهنى للمجتمع بكل ما فيه من خير أو شر ، ومن تقدم أو تخلف ، وان تشخيص حالته هو تشخيص لحالة المجتمع كما تنعكس على مرآة قطاع التعليم ، فمشاكل التعليم لا بد أن ترتد فى نهاية الأمر الى صميم الحياة الاجتماعية وان البحث فى مسائل التعليم • فى اتساقها المنطقى • لا بد أن يفضى فى نهاية الأمر الى البحث حول أسلوب الحياة فى أعم صورها ، فتنتقل من المحيط الضيق للمشاكل التعليمية الى المنظور الأوسع للمشكلات الاجتماعية فى مرحلة معينة من التاريخ والثقافة • وكما يقول فؤاد زكريا ، فان السؤال : كيف نصلح التعليم ؟ لن يجاب عنه اجابة وافية الا فى ضـــوء السؤال : ما الهدف الذى نرسمه لحياتنا ؟ وما نوع المجتمع الذى نريد أن نصنعه فى المستقبل » ؟ (٤) أو كما يقول حامد عمار بـــ « أى مجتمع نريد ؟ وأى نوعية من الحياة نرتضى(٥) ؟ فمنظومة التعليم هى واحدة من جملة المنظومات التى يشتمل عليها المجتمع فهى منظومة فرعية تنبثق من منظومة أكبر يتألف منهـــا المجتمع وبالتالى تتفاعل معه أخذا وعطـــاء وتأثيرا وتأثرا(٦) ، ولذا لا يمكن النظر اليها نظرة سليمة بمعزل عن مجتمعها ولا يمكن فهمها على حقيقتها الا عن طريق ادراك صلاتها بالمنظومات الأخرى ء السياسية والاقتصادية والثقافية •

فما هو ـــ اذن ـــ صورة التعليم كما نلمسها ونحسها فى الوطن العربى؟ وما هى الانجازات التى حققها نظام التعليم من النواحى الكمية والنوعية ؟ وما هى الفلسفة التى توجه هـــذا النظام فى الوطن العربى ؟ وما هو الواقع الثقافى أو البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى يعبر

---

(٤) فؤاد زكريا ، **آراء نقدية فى مشكلات الفكر والثقافة** ، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ (ص ١٨٥) .

(٥) حامد عمار « التربية وعائدها الانمائى » (ص ٣٩٧) .

(٦) مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة ، **صـــور المستقبل العربى** ، منشورات المركز ، بيروت ١٩٨٢ (ص ٩٥) .

عنها هـذا النظام فى حركته التاريخية وفى اطار تفاعله مع روح العصر والثقافات المعاصرة ؟

* * *

● **المشكلة التعليمية فى الوطن العربى :**

ان المشكلات التى يعانى منها نظام التعليم فى البلاد العربية كثيرة ومتنوعة ، وتنتقص — كما يقولون — من اسهامه فى التنمية حتى بمفاهيمها الراهنة[٧] ، فالاتفاق على التعليم بلغ حدا أوشك أن يصل معه الى السقف — ٦٪ من الدخل القومى و ٢٥٪ من الموازنات السنوية — « والاستيعاب الكمى محدود والنوعية غير مرضية ولا مقنعة ، والتسرب والتسقط ظاهرة متفشية لأسباب منها نظام التعليم نفسه ..... »[٨] .

فبالرغم من الخطوات الكبيرة التى خطاها التعليم فى البلاد العربية فى خلال العقدين الماضيين وخاصة فيما يتعلق بتزايد أعداد المتعلمين فى مختلف المراحل التعليمية الا أنه لا يزال قاصرا عن غاياته الكبرى بالنسبة للمجتمع والأفراد على السواء ، فقد أوضحت بعض الاحصاءات الحديثة أن ٦٠٪ من فئات العمر ٦ — ١١ سنة يجدون طريقهم الى التعليم الابتدائى أو الأساسى فى حين أن ٢٦٪ فقط من فئات العمر ١٢ — ١٧ سنة هم الذين يجدون فرصا فى التعليم الثانوى ، بينما نجد أن ٧٪ فقط من فئات العمر ١٨ — ٢٣ سنة هم الذين يشقون طريقهم الى التعليم العالى[*] . فالمنظور الكمى على العموم يوضح أن التعليم خطا خطوات متسارعة بالنسبة لمعدل نموه فى الفترة السابقة للاستقلال السياسى ، ولكنه لا يزال يسير فى بطء شديد اذا ما قيس بالنسبة للأعداد المطلقة للأميين فى الوطن العربى نفسه ، أو اذا ما قيس بالنسبة

---

(٧) حامد عمار « التربية وعائدها الانمائى » (ص ٣٩٩) .

(٨) نفس المرجع ص ٣٩٩ .

(*) انظر البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٠ .

لأعـداد المتعلمين أو الانفاق على التعليم فى الدول المتقدمة(*) وحتى هـذه الخطوات المتسارعة ـ كما هو الحال بالنسبة للتوسع النسبى للتعليم الابتدائى والثانوى ـ لم تأت خضوعا للحاجات الحقيقية للبيئة والمجتمع بقدر ما أتت نتيجة الضغوط أو الزيادة فى الطلب الاجتماعى على التعليم • وبالتالى فان أوضاع التعليم الابتدائى تعتبر فى غاية الخطورة نسبة لأرقام التسرب والرسوب العالية ، فلا غرو ـ اذن ـ أن تنادى بعض الدراسات بأن تعميم التعليم الابتدائى فى الوطن العربى لن يتم قبل نهاية هذا القرن وأن الأمية لن تمحو تماما قبـل نهاية الربع الأول من القرن القادم(٩) •

ان نظام التعليم فى الوطن العربى يعانى كثيرا من المشاكل التى تتعلق بمواضيع الاستيعاب وتوزيع الطلاب فى الأنواع والمستويات التعليمية المختلفة وتزايد أعدادهم فى الفصول ، ومشاكل النقص فى عدد أفراد الهيئة التعليمية والادارية وضـعف اعـدادهم وتأهيلهم ، ومشـاكل سوء الملاءمة بالنسبة للمناهج وسوء توزيع الدروس وعـدم صلاحية الأبنية المدرسية ، وعـدم كفاية طرق التدريس ونظم التقويم والامتحانات • وبالرغم من أهميـة فتح أبواب التعليم على مصراعيه والتوسع فى ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية ، الا أنه من الخطأ الاعتقاد بأن اتباع استراتيجية التوسع الكمـى المجرد كفيـل باعداد الثروات البشرية اللازمة لعملية التنمية الشاملة • فجوهر المشكلة التعليمية لا يكمن فى القصور الكمى بقدر ما يكمن فى القصور النوعى

(*) تشير احصاءات البنك الدولى الى ان الانفاق على التعليم فى الدول النامية سنة ١٩٧٦ قد بلغ ٤٨ بليون دولار أو ١٣ ٪ من مجموع الانفاق على التعليم فى العالم ، فى حين أن الانفاق فى الدول المتقدمة بلغ ٣١٨ مليون دولار أو ٨٧٪ من الانفاق العالمى وأن نصيب الفرد من الانفاق فى الدول المتقدمة هو ١٢٣٨ دولار فى حين نصيب الفرد فى الدول النامية لم يتعـد ٤٠ دولارا فقط .

(٩) انظر عدنان الأمين « الاتجاهات المستقبلية فى الفكر التربوى العربى » ، **مجلة الفكر العربى** العدد ١٠ السنة الأولى مارس ـ ابريـل ١٩٧٩ (ص ١٩٩) ..

لهذا التعليم وفى عجز بنيته ومحتواه وطرائقه ووسائله عن أداء وظيفته فى تخريج الانسان القادر على العطاء فى بنـــاء التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية وفى بنـــاء الثقافة والحضارة العربية •

ان المشكلة التعليمية فى الوطن العربى تتشابك مع المشاكل التعليمية فى الدول النامية من جانب والمشاكل التعليمية فى الدول المتقدمة من جانب آخر ، وتولد ما يسمى بأزمة التعليم الدولية والتى تتلخص فى احدى جوانبها فى الفيضان الطلابى وندرة الموارد والزيادة المضطردة فى تكلفة العملية التعليمية بالاضافة الى عدم ملاءمة المتعلمين لاحتياجات مجتمعهم ، وتدنى نوعية التعليم نفســـه • وكما يقول عبد الدائم(١٠) فان الأزمة هى أزمة تعاظم المطالب وقصر الموارد ، فالنظام التعليمى قد وصل الى خط الجمود أو الطريق المســـدود الذى صنعته محدودية الموارد المالية والمـــادية والبشرية من ناحية وعظم المهمات الملقاة على عاتق التعليم من ناحية أخرى • كما أن الانفاق التعليمى فى الوطن العربى لا يرتبط بعائد أو ناتج يذكر ، وأن أكثر من نصف هـــذا الانفاق يعتبر من باب الفاقد أو الهدر المالى وبخاصة الانفاق أو الخسارة المالية التى تضيع عن طريق هجرة الكفاءات العالية الى الخارج •

وأزمة التعليم الدولية تتلخص فى جانبها الآخر فى أن نظم التعليم فى الدول النامية هى مسخ مشوه لنظم التعليم فى الدول العربية المتقدمة ، وبالرغم من أن نظم التعليم فى تلك الدول تتعرض اليوم الى هجمات وانتقادات شديدة(*) تصفها بأنها نظم بالية وتستوجب اعادة النظـــر

---

(١٠) عبد الله عبد الدائم، **التربية فى البلاد العربية: حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها** (الطبعة الثالثة) دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩ (ص ١٠٢) .

(*) انظر فى هذا الخصوص :

(1) Ivan Illich, Dexhooling Society (New York : Harper & Row, 1971) .

(2) Everret Reimor, **School is Dead : Alternatives to Education** (New York : Double day Anchor Books Edition, 1972) .

(3) Paulo Freire. Pedagagy of the Oppressed (New York : The Seabury Press, 1970) .

فى بناها وأساليب أدائها ، بل تستوجب تغييرها تغييرا جذريا يقتضى الغاءها واستبدالها ببنى جديدة ، أكثر ملاءمة لحاجات الأفراد والمجتمعات بالرغم من كل ذلك فان استيراد هذه النظم وتقليدها لا يزال مستمراً ولا تزال هذه النظم غير مسايرة لحاجات الدول المستوردة وامكاناتها ، وبالتالى فهى دائما تؤدى الى تخريج أفراد بأعداد وتوعيات لا تتناسب مع احتياجات المجتمع وتطلعاته .

وبالرغم من الانتقادات التى توجه الى نظم التعليم الغربى فى موطنها الأصلى ، الا أنها لا تزال — بالاضافة الى وسائل الاعلام والاتصال والتكنولوجيا — تسيطر سيطرة حضارية كاملة فى الدول النامية ، فما زال معظم المتعلمين يتلقون تعليمهم اما فى مدارس الغرب أو فى مدارس وجامعات تقلد النمط الغربى للتعليم ، وفى عزلة شبه كاملة عن التاريخ والثقافات والقيم التى تسود فى الدول النامية ، وقد تبلغ هذه العزلة قمتها حين تهدر اللغة الوطنية أو القومية فى الدول النامية وتسود بدلا منها لغة أجنبية فى التعليم والبحث العلمى والعمل الحكومى ، بل وفى المعاملات العادية بين الناس حتى يعطى ذلك تبريرا لتقسيم الدول النامية الى المجموعات الناطقة باللغة الانجليزية « الانجلوفون » والمجموعات الناطقة باللغة الفرنسية « الفرانكوفون » كما هو الحال بالنسبة للقارة الافريقية . وينتج عن كل ذلك الانبهار الشديد بحضارة الغرب من قبل الفئات المتعلمة ، كما ينتج عن ذلك أيضا الحرص الشديد على تقليد تلك الحضارة فى كل شىء والاعتقاد الجازم بأن طريق التقدم الوحيد هو محاكاة الغرب[١١] أو اتباع النموذج الغربى فى التعليم .

وبالرغم من مرور بعض الوقت على ادخال هذا النموذج فى مجال

---

(١١) اسماعيل صبرى عبد الله ، « التنمية الاقتصادية العربية ، اطارها الدولى ومنحاها القومى » فى مركز دراسات الوحدة العربية ، **دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى** ، منشورات المركز ، بيروت ١٩٨٢ (ص ٦٠) .

التعليم فى الوطن العربى الا أنه لم يحقق هدف تعميم التعليم والزاميته ، كما أنه لم يحقق التوازن المفروض بين أنواع التعليم ومراحله ، فلا يزال الهرم التعليمى منبطحا نسبيا فى قاعدته ومسلوبا كثيرا فى قمته ، ولا يزال مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بعيدا عن التحقيق بالرغم من المناداة المستمرة لهذا المبدأ من قبل الأقطار العربية جميعا ، كما أن الاهتمام بالتعليم النظرى وخاصة فى المراحل الثانوية والعليا ، يفوق كثيرا الاهتمام بالتعليم العملى ، بل ان الجانب النظرى يغلب على التعليم حتى فى مساره المهنى والفنى ، فالنموذج المسيطر هو تعليم فوقى نخبوى يحط من قدر العمل اليدوى ويرفع من شأن التحصيل النظرى الذى يتم فى عزلة عن مجريات العمل اليومى وتزينه الشهادات والعمل الورقى • كما أن مناهج هذا التعليم لا تزال تعتبر غريبة على مجتمعها وبيئتها ، فهى لا تطرح قضايا الثروة القومية وتوزيعها ، والتناقضات الاجتماعية الحادة وأسباب بروزها(١٢) .

ونظام التعليم فى الوطن العربى لا يزال يتصف بالازدواجية ، فالتفكير القديم يعيش جنبا الى جنب مع التفكير الحديث ونظام التعليم القديم « الكتاتيب والخلاوى » يعيش جنبا الى جنب مع المدارس والمعاهد التى تقدم الدراسات الحديثة ، ونظام التعليم لا يزال يقوم على النظر والحفظ ويفضل التعبير الكتابى المرتكز على التكرار والتقليد وهو لا يزال يفصل بين المواد الانسانية والمواد العلمية ويميز التعليم الأكاديمى العام على التعليم التقنى والفنى ، ويفضل الفكر النظرى على العمل والتطبيق • ولا يزال أثره على البيئة الاجتماعية يتجلى فى وظيفته كقوة طاردة للثروات البشرية من ناحية ومعوقة لانتاجيتها من ناحية أخرى ، فما يزال نظام التعليم يعمل بطريقة غير مباشرة على ابعاد خريجى المدارس من النشاطات الزراعية والريفية عموما ويجعلهم يتطلعون باستمرار الى ترك العمل فى ذلك القطاع ، كما أنه لا يزال يزيد من

---

(١٢) محمد جواد رضا . **العرب والتربية والحضارة** ، مكتبة المنهل ، الكويت ١٩٧٩ (ص ٣٧٢) .

انتاجية القوى العاملة بمتوالية حسابية فى حين أنه يزيد من تطلعاتها ورغباتها الاستهلاكية بمتوالية هندسية(١٣) .

كما أن نظام التعليم لا يزال يتمثل فى شكله النظامى أو المدرسى والذى يركز على النوع الأكاديمى دون اهتمام بالنوع الفنى والمهنى ودون اهتمام بالأشكال التعليمية غير النظامية كتعليم الكبار والتعليم المستمر ، فهو محصور فى شكل معين واحد هو التعليم النظامى وفى فترة زمنية واحدة هى الفترة الممتدة من السادسة من العمر حتى سن الدخول فى سوق العمل ، وبالتالى تقل فرص التعليم بعد مرحلة التعليم العالى أو أثناء فترة العمل كما تقل فى فترة ما قبل المرحلة الابتدائية مثل دور الحضانة ورياض الأطفال . فلا تزال الاتجاهات التعليمية الحديثة الداعية الى أهمية التعليم الموازى والتعليم الملاحق ودورهما فى تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المجتمع العصرى الحديث وايجاد المجتمع المعلم المتعلم . لا تزال هى الأخرى تسير بمعدلات بطيئة للغاية فى النمو .

كل ذلك يشير الى أن فلسفة التعليم فى الوطن العربى لا تنبعث من تراث الأمة العربية وفكرها وعقيدتها وبالتالى فهى بعيدة كل البعد — على افتراض وجودها — عن واقع المجتمع وغير معبرة عنه ، بل هى فلسفة تعبر عن التخلف الحضارى للوطن العربى والذى هو فى جوهره تنمية مشوهة أفرزها النمو التاريخى للرأسمالية العالمية والنظام الاقتصادى العالمى،وقد نتج عن ذلك تفكك اقتصادى وطنىفاقدللتوازنبين قطاعاته المختلفة فى كل بلد عربى ، ومرتبط باقتصاد الدولة الاستعمارية ارتباطا وثيقا حتى بعد الحصول على الاستقلال السياسى من الدولة الاستعمارية . ولذلك وجدت ظاهرة التطلع الدائم الى البلدان المتقدمة حضاريا والنقل عنها والاستعارة غير الناقدة لنظمها ومؤسساتها ، دون اعتبار للهوة الثقافية التى تفصل بينهما .

---

(١٣) حامد عمار « التربية وعائدها الانمائى » (ص ٣٩٥) .

اذن فالخطيئة الأولى لنظـام التعليم فى الوطن العربى وأنظمة التعليم فى الدول النامية بشـكل عام ، هو الاقتداء الأعمى بالنماذج الخارجية لايجاد الحلول لمشاكل التعليم الوطنية بدلا من النظر فى البيئة والمجتمع والثقافة لاستنباط هـذه الحلول ، ومن هنا أتت مشاكل الغزو الثقافى والتلوث البيئى والاجتماعى ومشـاكل الطرد والاغتراب التى يحدثها التعليم بالنسبة للقوى العاملة والقوى البشرية حيث تزداد عملية الهجرة الداخلية من الأرياف الى المدن ، والهجرة الخارجية من الهوامش الى المراكز ، فينزفع البعض عن العمل اليدوى ومشاكل الحياة المعاشة ، وينغمسون فى دوامة الاستهلاك المظهرى أكثر من اهتمامهم بمسائل الانتاج والابتكار والابداع .

وبالرغم من الاصلاحات التى تحدث من وقت لآخر فى مجالات تحسين معدلات التدفق الطلابى وتخفيض حدة الهدر التعليمى وتحسين نظم القبول والتسجيل والتوجيه والامتحانات ، وخفض حجم الصفوف ، وتقليل نسبة الطلاب الى المعلمين ، ومراعاة بعض المواصفات الهندسية والصحية فى الأبنية المدرسية ، وادخال أو حذف بعض المواد والأنشطة الدراسية فى برامج التعليم بالرغم من كل هذه الاصلاحات وأثرهـا فى الكفاية الداخلية للتعليم الا أن جودة التعليم لا تكتمل الا عن طريق كفايته الخارجية أو قدرته على الاسـهام فى حل مشكلات التنميـة وقضاياها وخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية(١٤) .

ولكن نظام التعليم فى سعيه نحو الجديد يجد نفسه أمام مجموعة كبيرة من القيود فى واقع الوطن العربى ، والتى من أهمها البنية السكانية الاقتصادية ، والبنيان الاجتماعى السياسى والتى تتسم بسمات التخلف

---

(١٤) محمد أحمد الغنام « تأملات فى مسـتقبل التعليم فى المنطقـة العربية خـلال العقدين ١٩٨٠ — ٢٠٠٠ : وثيقة العمل الرئيسـية للندوة الاقليمية حول مستقبل التعليم فى البلدان العربية » بيروت ٧ — ٩ أكتوبر ١٩٨٠ فى مجلة التربية الجديدة العدد ٢١ ، السنة السابعة ، سبتمبر/ديسمبر ١٩٨٠ (ص ٥٠) .

وبالتالى تؤثر على الوظيفة الاجتماعية لنظام التعليم ، ولذا يصبح من الضرورى الالمام بمكونات هذا الوعاء السكانى الاقتصادى والاجتماعى السياسى ، والذى يعيش فيه نظام التعليم فى الوطن العربى ويتغذى منه ، ويتأثر ويؤثر فيه .

* * *

● **البنية السكانية الاقتصادية :**

تدل بعض التقديرات الحديثة أن سكان العالم العربى بلغوا ١٧٢ مليون نسمة عام ١٩٨٠ ، وأن نسبة النمو السكانى ازدادت من ٥ر١٪ فى الأربعينات الى ٥ر٢٪ فى الخمسينات الى ٣٪ فى الستينات والسبعينات . فلا تزال معدلات الخصوبة والولادة مرتفعة ومعدلات الوفيات منخفضة الشىء الذى يؤدى الى الزيادة فى عدد السكان وخاصة فى أعداد الأطفال دون سن العمل . فقد بلغ عدد الأطفال دون الخامسة عشر ٤٥٪ من مجموع السكان بينما كون الأشخاص فى سن العمل (١٥ — ٦٤ سنة) ٥٢٪ من مجموع السكان ، أما الكهول (٦٤ سنة فما فوق) فلا يمثلون أكثر من ٣٪ من السكان . أما توزيع السكان بين الجنسين فيكاد يكون متساويا حيث تمثل المرأة نصف السكان تقريبا ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة حتى نهاية هذا القرن على أقل تقدير ، وأما بالنسبة للتوزيع الجغرافى فلا يزال الريف يمثل الغالبية العظمى من السكان ، وبالرغم من أن نسبة سكان الريف لا تزال فى ازدياد مضطرد ، فقد حدث تغيير فى توزيع السكان بين الريف والحضر خلال السنوات القليلة الماضية لصالح الحضر ، وهناك احتمال فى استمرار هذا الاتجاه لسنوات قادمة ، فالنزوح المستمر من الأرياف الى المدن من أجل ايجاد فرص جديدة لزيادة الدخل والاستمتاع بالخدمات المتاحة فى العواصم والمدن ، أدى الى النمو المضطرد لظاهرة التحضر والتى هى فى الأساس أقرب الى ترييف المدن منها الى التحضر بالمعنى المعروف ، فالنمو الحضرى فى الوطن العربى لم تصاحبه معدلات

نمو اقتصادى أو فرص عمالة منتجة بنفس القدر ، ومن ثم ظهرت مشكلة الجماعات الهامشية التى جذبها بريق المدن وكنت ما يسمى بأحزمة الفقر والتى أصبحت أوكارا للرذيلة بالاضافة الى البطالة والتدنى السحيق فى المستوى الصحى والاجتماعى والاقتصادى •

اذن فالبنية السكانية فى الوطن العربى هى بنية فتية تغلب عليها شرائح الأطفال والشباب من حيث الأعداد المطلقة والنسب المئوية ، وبالرغم من أن هـذه البنية قد تمثل مصدر قوة اقتصادية كبيرة على المدى البعيد خاصة اذا أخذنا بالاعتبار الامكانات والموارد الاقتصادية الأخرى التى يمكن استغلالها فى المستقبل ، الا أنها فى نفس الوقت تمثل مشكله تنموية على المدى القريب والمتوسط وخاصة اذا ما قيست بالأرضية الاقتصادية الحالية التى تتصف بالتجزئة والتخلف • ولذا فان البنيه السكانية تترك أعباء ثقيلة على الاقتصاد والقوى العاملة والانتاج وذلك بما تخلقه من وضع هزيل ومتخلف يزيد من عبء العيلولة ومن عبء تقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة واسكان ومواصلات وخلافه • وهـذا ما يجعل بالذات نسب الاستيعاب فى التعليم ضعيفة بالنسبة لفئات العمر المختلفة • فلا يزال ٥٠٪ ممن هم فى سن التعليم الابتدائى لا يجدون أماكن فى هـذه المرحلة التعليمية كما أن ٨٠٪ ممن هم فى سن التعليم الثانوى تضيق بهم الفرص فى هذه المرحلة من التعليم وأن أكثر من ٩٥٪ ممن هم فى سن التعليم العـالى يقبعون خارج مؤسسات هـذا المستوى التعليمى •

اذن فان مثل هـذه البنية السـكانية تعنى الكثير من المشـاكل والمتطلبات بالنسبة لنظام التعليم فهى تعنى كثرة عدد الأطفال فى سن التعليم الالزامى أو الأساسى وكثرة أعداد الشـباب فى سن التعليم الثانوى والجامعى ، كما تعنى كثرة ما يمكن أن يخصص لهذا التعليم من أموال وموارد بشرية ومادية ،وما يمكن أن يوفر من البرامج والفرص المتنوعة والمناسبة للنمو ولتمكين الأطفال والشباب من الاندماج بصورة

سـورية فى مجتمع الكبار والابتعاد عن انحرافات السـلوك الفردى والتفكك الاجتماعى •

وبالرغم من أن الأفراد ممن هم فى سن العمل يكونون حوالى ٥٠٪ من مجموع السـكان الا أن الذين يدخلون فى عداد القوى العاملة لا يتجاوزون ٣٠٪ من عدد السكان ، واذا علمنا أن معظم هـذه القوى العاملة تعمل فى القطاع الأول وبالذات فى الزراعة التقليدية والحرف البسيطة وأن أكثر من ٥٠٪ من قوة العمل تتصف بالأمية وتدخل فـى عداد العمالة غير الماهرة ، كما أن ٧٥٪ من هذه العمالة توجد فى الدول غير النفطية أو الدول العربية الفقيرة أدركنا مدى العبء الاقتصادى الذى يلقيه هـذا الهيكل على القوى المنتجة من ناحية ومدى الأثر الذى تتركه هـذه البيئة المتخلفة على المجتمع من ناحية أخرى وذلك من حيث ضعف الانتاج وطغيان ظاهرة البطالة المقنعة وسيادة اقتصاد الكفـاف ، ومن حيث رواج الأفكار والتصورات العتيقة وتخلف التعليم فى الريف وعجز نظام التعليم عن تحقيق تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم •

ان انخفاض نسبة المساهمة فى النشاط الاقتصادى ترجع فى جزء كبير منها الى انخفاض مساهمة المرأة فى هـذا النشاط ، كما ترجع أيضا الى قلة فرص العمل وما يترتب على ذلك من بطالة مقنعة وتوزيع غير ملائم لقوة العمل على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى وهجرة للعقول العربية الى خارج الوطن العربى والتى اتسعت فى السنوات الأخيرة لتشمل العمال المهرة والفنيين الى جانب العلميين والمهنيين فى مختلف القطاعات • فالبنية الاقتصادية اذن تتسم بثنائية تعبر عن نفسها فـى وجود قطاع حديث ضيق بجانب قطاع تقليدى كبير يتميز بضعف الانتاجية والبطالة المقنعة والموسمية • ومن هنا كانت ظاهرة استيراد الغذاء من قبل الأقطار العربية دون استثناء ، فالانتاج الزراعى المحلى لا يكفى حاجات السكان وأن نصيب الفـرد من واردات الغـذاء قد ازداد فـى السبعينات خمسة أضعاف ما كان عليه فى الستينات ، بل وصـل فى

بعض الأحيان الى تسع أضعاف ذلك الرقم كما هو الحال بالنسبة للدول العربية النفطية[١٥] .

* * *

● **البنية الاجتماعية السياسية :**

يذكر الدكتور سعد الدين ابراهيم[١٦] أن الوطن العربى قد تعرض فى تاريخه الحديث الى أربعة موجات من التغيير الاجتماعى تمثلت فى :

١ — التجربة الاستعمارية .
٢ — العلم والتكنولوجيا الحديثة .
٣ — النضال الوطنى والقومى .
٤ — الظاهرة النفطية .

وكانت نتيجة هـذه الموجات الأربعة ولادة نظام اجتماعى جديد هو نتاج التفاعل بين النظام الاجتماعى القـديم والأحداث الجديدة ، ولكن الهياكل الاجتماعية القديمة لم تختف تماما عن مسرح الحيـاة العـربية ، بل ما تزال مستمرة وان كانت بصور منكمشة ومشوهة . ويعبر النفط أهم الموجات الأربعة التى أعطت النظام الاجتماعى العربى الجديد خصائصه وملامحه الفريدة . وبالرغم من ظهور صور جديدة فى المجتمع العربى مثل صورة البدوى المميكن والرأسمالى الهلامى والفلاح المهاجر وطالبة الطب المحجبة والمناضل المسلم الساخط[١٧] ، الا أن الصور القديمة لا تزال تعيش جنبا الى جنب مع هـذه الصور الحديثة والتى ظهرت أساسا نتيجة التوتر والصراع الذى أحدثته تلك الموجات .

---

(١٥) محمد أحمد الغنام « تأملات فى مستقبل التعليم فى المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨٠ — ٢٠٠٠ » (ص ١٦) .

(١٦) سـعد الدين ابراهيم ، **النظـام الاجتماعى العربى الجديد** ، بيروت — مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢ .

(١٧) نفس المرجع (ص ٢٣ — ٥٠) .

ولكن ظاهرة النفط وما رافقها من نمو كبير فى الثروة العربية لم يصاحبها تطور أو تنمية حقيقية على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية • فقد ساعد النفط فى حرية انتقال الأموال واليد العاملة عبر الحدود القطرية وان كان ذلك ضمن شروط وحدود ضيقة ، كما أنه أتاح للدول النفطية عوائد ضخمة لتمويل برامج ومشروعات طموحة ، ومكنها من احداث طفرات فى مستويات المعيشة وفى أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما مكنها من اتباع سياسة فى الرفاهية الاجتماعية أدت الى نوع من الاتكالية بين فئات المجتمع بدرجات متفاوتة • وعلى العموم فقد يسر الثراء النفطى محاكاة الغرب فى الاستهلاك وفى النقل عنه والارتباط به ، فهو لم يخفف من روابط التبعية والاستغلال وانما زادها — على العكس — تشعبا وتوثيقا • فقد غذى الثراء النفطى الكثير من العادات الاستهلاكية التى تتصف بالاسراف والترف المظهرى فى الأقطار الغنية ولفقيرة على السواء وبالتالى لم يغير كثيرا من واقع التخلف فى الأقطار العربية ، خاصة وأن عوامل اللامساواة القائمة بين أقطار الوطن العربى وفى داخل كل منها لم تتغير أبدا ان لم تكن قد ساءت كثيرا ، فالأمية والبطالة والفقر لا تزال فى ازدياد مستمر اما بالأرقام المطلقة أو النسب المئوية ، وكذلك الحال بالنسبة للمستوى الصحى والغذائى وخاصة فى المناطق الريفية حيث لا تزال أوضاع الفلاح متدنية من حيث المهارة وأساليب العمل والانتاج والانتاجية • وهذا التفاوت الصارخ فى الثروات والدخول بين الأقطار العربية وداخل كل قطر عربى، يرجع فى جزء كبير منه الى وجود نظام اقتصادى دولى يعمل لمصلحة الدول المتقدمة وعلى حساب مصالح اقتصاديات الدول النامية ، كما يرجع فى جزئه الآخر الى السياسات التنموية المتبعة والتى لم تعط اهتماما كبيرا للتنمية الزراعية والتنمية الريفية مما ينتج عنه هجرات متتالية من الريف الى المدن ، وتدهور فى عملية الانتاج وانتشار لأحزمة الفقر وأوكار الرذيلة ، وتكريس لواقع التخلف بشكل عام •

لقد تحدث بعض العلماء والمفكرين[١٨] عن الاستبداد الاجتماعي والاستبداد السياسي كعاملين أساسيين يؤثران تأثيرا كبيرا على فكر الانسان وعلى سلوكه ، ويسلبانه الحرية ويؤثران على مقوماته الشخصية ، والاستبداد الاجتماعي يتجلى في العادات والتقاليد والأفكار والنظم التي يتلقاها الفرد عن الكبار أو الآخرين دونما تبصر ، وأما الاستبداد السياسي فهو ارغام المجتمع على أن يعيش وفق دائرة معينة ترضي نزوات وأهواء الأقلية المستبدة ، والغاء حرية العقل وحرية الارادة في القول والسلوك تمثلان أهم مظاهر الاستبداد السياسي والاجتماعي .

ولا شك أن الاستبداد بنوعيه الاجتماعي والسياسي هو أحد الأسباب الرئيسية في كثير من الاتجاهات السلبية في المجتمع العربي ، فالخداع والغش والنفاق والفهلوة وغيرها — كلها تأتي نتيجة الحالة العقلية التي يخلقها الاستبداد ، أو هي في الواقع أوليات يستخدمها الأفراد للتعبير عن واقع التخلف النفسي الذي يعيشون فيه . فبالرغم من أن التخلف هو في جوهره عملية استلاب اقتصادي اجتماعي من الناحية المادية الا أنه يؤدي دائما الى استلاب نفسي على المستوى الذاتي للأفراد[١٩] . وكما يقول حجازي فان التخلف من المنظور النفسي العريض يتجاوز مسائل التكنولوجيا والانتاج ليتمركز حول قيمة الحياة الانسانية والكرامة البشرية ، وأن كل هدر لهذه القيمة أو تحويلها الى مجرد أدلة ، هو نوع من التخلف ، وبالتالي فان سيكولوجية التخلف هي سيكولوجية الانسان المقهور أو المشيأ[٢٠] وهذا الانسان المشيأ يظهر دائما عندما

---

(١٨) انظر في هذا الخصوص أدونيس وخالده سعيد ، انكواكبي : **نصوص مختارة** ، بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٨٢ وايضا على المحافظة : الاتجاهات الفكرية عند العرب ، بيروت ، الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٨٠.

(١٩) مصطفى حجازي ، **التخلف الاجتماعي : سيكولوجية الانسان المقهور** (الطبعة الثانية) بيروت ، معهد الانماء العربي ١٩٨٠ (ص ٣٠) .

(٢٠) **نفس المرجع** ص ٣٢ .

تعم حالة القابلية للاسترقاق[٢١] والتى تسود نتيجة الفساد السياسى والفساد الاقتصادى ، وأنه — كما يقول هويدى — « عندما تتسلل جرثومة الظلم الى السلطة وجرثومة الترف الى الثروة فذلك ايذان بانهيار المجتمع وسقوطه »[٢٢] .

لقد ساعدت البنية السياسية والاجتماعية فى نمو الكثير من الاتجاهات السلبية مثل روح اللامبالاة وتغليب المصلحة الفردية والمنفعة الخاصة والانبهار بكل ما هو أجنبى وغير عربى وشيوع الفكر التبريرى وايثار المجاملة وموافقة الرأى الغالب . وظاهرة اللامبالاة تعتبر من أخطر المظاهر فى هذه المرحلة من تاريخ الوطن العربى ، فقد أصبحنا نشكو كثيرا من تضاؤل الانتاج وعدم الاهتمام برفع مستواه والرغبة فى ابعاد المسئولية عن الذات والقائها على أكتاف الآخرين فالكثير من الأفراد لا يكترثون بمصالح المجتمع لأنهم لا يشعرون بأن المجتمع يهتم بهم ولا بمصالحهم ، وكأنما يوجد هناك عنصر انتقامى أو تسمم متبادل (mutval poisoning) كما يقول شوميكر[٢٣] ، يعمل من وراء التكاسل والتراخى وعدم الحرص على المصلحة العامة[٢٤] .

ومن الاتجاهات السلبية الأخرى التى تساعد البيئة السياسية والاجتماعية على نموها ظاهرة البعد الواحد فى التفكير الاجتماعى

---

(٢١) القابلية للاسترقاق هى مرحلة أشد فتكا من القابلية للاستعمار فكلاهما تعبير عن الاحساس العميق بالهزيمة النفسية والفكرية ، فالاستعمار هو مصادرة بلد أو شعب لصالح شعب آخر فى حين أن الاسترقاق هو مصادرة شخص لصالح آخر (انظر فهمى هويدى ، **القرآن والسلطان**) ص ٧٥ — ٧٧ .

(٢٢) فهمى هويدى ، **القرآن والسلطان : هموم اسلامية معاصرة** (الطبعة الثانية) بيروت ، دار الشروق ١٩٨٢ (ص ٢٤) .

(٢٣) انظر : E. F. Schumacher, Small is Beautiful, (London : Harper & Row Publishers), 1973 p. 167.

(٢٤) فؤاد زكريا ، **آراء نقدية فى مشكلات الفكر والثقافة** (ص١٨٢) .

والمسلكية العامة ، وظاهرة السلوك الحدى الـذى لا يتصف بدرجـات عالية من السماح ولا يسلم بالتعامل المرن أو وجود منزلة بين المنزلتين ، وهـذه الظواهر تجعل نظام التعليم فى الوطن العربى معزولا حضاريا وذلك لرفضه لمبدأ العقلانية ولاغفاله لأهمية الانسان كقيمة اجتماعية عليا .

وكما ينادى زكى نجيب محمود فان « حياتنا العقلية كلها انجرفت فى تيار الفهلوة اليوم ، فلم يعد المهم هو أن تدقق النظر اذا فكرت وأن تجيد الصياغة اذا كتبت ، بل لم يعد المهم هو أن تفكر وأن تكتب على الاطلاق اذا أردت أن تحسب فى عداد المفكرين والكتاب ، بل يكفيك أن تتقن فن الفهلوة التى تضعك فى مساقط الضوء دون أن تكون قد مهدت لذلك بعمل فعلى تؤديه ، ومن فنون الفهلوة فى هـذا السبيل أن تجد طريقك الى عضوية اللجان الثقافية العليـا ، وأن يوضع اسمك مشرفا على هذا ومراجعا لذاك وأن تدلى برأيك فيما لم تقرأه ، وأن تصطنع أمام الناس وجاهة أصحاب النفوذ والسلطان لأن القادر على النصح والضرر لابد أن يكون فى أعين الناس أى شىء أراده لنفسه بما فى ذلك أن يكون أديبا أو مفكرا أو ما شاء من صفات »[٢٥] .

ويرى بعض المفكرين أن وضع التخلف الذى تعيشه الدول النامية لا ينتج فقط عن نقص العقل أو المنطق ، أو من آحادية التوجه فى التفكير الاجتماعى والمسلكيةالعامة،وانما يرجع أيضا لفقدانعامل الذوق ، وكما يقول أحمد أمين فانك اذا « رأيت الشوارع لا منظمة ولا نظيفة والأمور الصحية مهملة لا يعنى بها ، والفلاح بائسا فقيرا ، أو رأيت معاملة الناس بعضهم بعضا جافة سـيئة تحدث ضوضاء وجلبة كالآلة لم تزيت أو رأيت رجال الحكومات تعنى بمناصبها أكثر مما تعنى بمصالح رعيتها ، فاعلم أن منشأ ذلك فقدان الذوق الرفيع لا العقل النابه»[٢٦] .

---

(٢٥) زكى نجيب محمود ، **هموم المثقفين** . بيروت ، دار الشروق . ١٩٨١ (ص ١٩٢ — ١٩٣) .

(٢٦) أحمد أمين ، **الى ولدى** ، بيروت ، دار الكتاب العربى (الطبعة الثانية) ١٩٦٩ (ص ٤١) .

ولكن الذوق لا يفهم على أنه مناف للعقل أو المنطق أو أنه نوع من الغش والخداع والفهلوة أو نوع من استراتيجيات البقاء الهامشي أو الاستجابات المبتسرة واللاارادية أو الغير سوية . فالذوق كما رآه فلاسفة اليونان القدماء أمثال أفلاطون وأرسطو هو قمة العقلانية والأخلاقية ، ومن هنا كان اهتمامهم بالموسيقى والشعر فى المناهج التعليمية ومن هنا كان ربطهم بين الموسيقى من ناحية وعلوم الحساب والفلك وما وراء الطبيعة وغيرها من العلوم كالسياسة والأخلاق من جانب آخر ، فالذوق هو مصدر السكينة والاطمئنان وحسن المعاملة وجمال السلوك وأن انعدامه يتلف المشاعر السامية ويؤدى الى هياج الأعصاب واضطرابها وارتباكها وعدم الذوق هو رفض للعقلانية واغفال لأهمية الانسان كقيمة اجتماعية عليا فى نفس الوقت ، وتحويله من كائن حى الى شىء ، وكما يقول هويدى : فان البلاد العربية والاسلامية قد هزمت منذ أن هزم فيها الانسان و « منذ سحب منه دوره كفاعل وبات صفة أو مفعولا به ومنذ تلك الواقعة خرج المسلمون من التاريخ وصاروا جزءا من الجغرافيا »(٢٧) .

* * *

(٢٧) فهمى هويدى ، **القرآن والسلطان** : هجوم اسلامية معاصرة (ص ١٢) .